

بسم الله الرحمن الرحيم

أسلوب الاكتفاء بين البلاغيين والنحويين

The method of Ellipsis among grammarians and syntacticians

د.أحمد غالب الخرشنة*

د. محمد عبد الرحمن الحجوج البطوش*

• أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

- أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

المُلخَص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مصطلح الاكتفاء بغية الوقوف على مفهومه وأقسامه، وبيان مراحل تطوره عند البلاغيين والنحويين القدماء، فضلاً عن بيان موقف الدارسين المحدثين منه، وقد جاء في مبحثين: الأول نظري تناول مفهوم الاكتفاء في اللغة والاصطلاح، وتتبع آراء القدماء والمحدثين فيه، والثاني تطبيقي تناول أقسام الاكتفاء، وهي: الاكتفاء بالحركة، والاكتفاء بالحرف، والاكتفاء بالكلمة، والاكتفاء بالجملة، وخُصص إلى أن الاكتفاء أسلوب يدل على إشارية اللغة، فهو ضرب من إيجاز الحذف لا يتطلب تقديراً من المتلقي؛ اكتفاءً بما يحمله السياق من قرائن مقالية أو حالية تُغني عن نكر المحذوف.

الكلمات الدالة: الاكتفاء، الإيجاز، الحذف، البلاغيون، النحويون.

Abstract

This research aims to study the Ellipsis idiom; in order to view its conception, parts, stages of development according to previous grammarians and the view of recent learners about it. The research has two parts: First, the theoretical aspect which handles ellipsis's meaning in language and terminology following the definitions and opinions of previous scientists. Second, the applied one that handles ellipsis's parts as: its case signs, its letter, its word and its sentence.

The research results that Ellipsis is a method of indicative language. It's also a kind of deletion's brevity which doesn't need appreciation from a receiver. Being content with the context of article clues and current evidences , no need to mention the deleted item.

Key words: Ellipsis, Brevity, Deletion, Grammarians and Syntacticians.

المقدمة:

تنبّه النحويون إلى ظاهرتي الذّكر والحذف في الكلام، نتيجة اهتمامهم بفكرة العمل النّحويّ الذي يقضي بوجود ثلاثة أركان، هي: العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية التي تُظهرُ تأثير العامل في معموله، بحيث إذا فُقدَ أحد هذه الأركان وجب على النّحاة تقديره، ولم يخلُ اهتمامهم بهذا الجانب من إشارات بلاغية، متّقين بذلك مع البلاغيين الذين اتّخذوا من ظاهرتي الذّكر والحذف مطيئةً لهم، يفتشون فيها عن لطائف هذه اللّغة وأسرارها، فإذا كان النّحاة يهتمون بتركيب الجملة، وبيان أركانها، وضبط أواخر كلماتها، فإنّ البلاغيين يحرصون على إبراز مواطن جمالها وحُسنها، ومدى مطابقة الكلام فيها لمقتضى الحال؛ لذلك تميّزت اللّغة العربيّة بجملةٍ من الأساليب التي تمنح المتكلم القدرة على التعبير عن المعنى الذي يريده بألفاظٍ وتراكيبٍ متنوّعة ترتقي بالخطاب العادي إلى مستوى الخطاب الأدبيّ دون الخروج عن قواعد اللّغة وضوابطها أو إغفال جوانب الحُسن والبلاغة فيها، ولعلّ من أبرز هذه الأساليب الاكتفاء والفضول أو ما يُعرف عند البلاغيين بالإيجاز والإطناب، وعند النّحويين بالذّكر والحذف.

والاكتفاء مصطلحٌ ذكره البلاغيون والنّحويون القدماء في مؤلّفاتهم، لكنهم اختلفوا في تحديد مفهومه وأقسامه، وتفاوتت عنايتهم واهتمامهم به، فمنهم من أشار إليه دون أن يفصّل القول فيه، ومنهم من تناوله في معرض حديثه عن الحذف أو الإيجاز، ومنهم من أفرد له كتاباً مُستقلاً بذاته، ووقع المُحدثون⁽¹⁾ - أيضاً - في مثل هذا الاختلاف، فمنهم من جعله من أقسام الحذف ومصطلحاته، وعدّه مُرادفاً له، ومنهم من عدّه نقيضاً له،

(1) انظر على سبيل المثال: براموا، بوشعيب، ظاهرة الحذف في النّحو العربيّ، محاولة للفهم، مجلّة عالم الفكر، الكويت، ع3، مج34، يناير - مارس 2006م، وعبدالكريم، سهيلة خطاف، مصطلحات الحذف عند النّحويين والبلاغيين، مجلة جامعة كربلاء العلميّة، مج9، ع1، 2011م. وغيرهما ممّا أثبتناه في هوامش البحث.

وجعل الجملة المكتفية أصلاً بذاتها؛ ولذلك ارتأى الباحثان دراسة هذا المصطلح بغية لم شغته، وزم ما تفرق من آراء البلاغيين والنحويين حول مفهومه وأقسامه، ومن هنا انتظم البحث - فضلاً عن المقدمة والخاتمة - في مبحثين، تناول الأول منهما مفهوم الاكتفاء في اللغة والاصطلاح، وتتبع تعريفات العلماء القدماء وآرائهم فيه، في حين تناول المبحث الثاني أقسام الاكتفاء، وهي: الاكتفاء بالحركة، والاكتفاء بالحرف، والاكتفاء بالكلمة، والاكتفاء بالجملة، مما اقتضى من الباحثين أن يعتمدوا المنهجين: التاريخي والوصفي في عرض هذين المبحثين.

وعند العود إلى الدراسات التي غنيت بالمصطلحات البلاغية والنحوية، لم يصل الباحثان - في حدود اطلاعهما - إلى دراسة تكشف اللبس والغموض الذي يحيط بهذا المصطلح، فهذه الدراسات تناولت كثيراً من المصطلحات التي تتقاطع دلائها مع الاكتفاء كالحذف، والإيجاز، والاستغناء، والاحتباك، والقبض، والانقطاع، وغيرها، لكنها صدقت عن هذا المصطلح ولم تعطه العناية التي يستحقها، ما خلا دراستين: أولاهما: بحث سميرة رزق الموسوم بـ "الاختلاف والاختلاف بين الاكتفاء والإيجاز في علمي البديع والمعاني/دراسة وتحليل"، وهو بحث انصب اهتمامه على توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الاكتفاء والإيجاز، ولم يخرج عما جاء به شمس الدين النواجي في كتابه "الشفاء في بديع الاكتفاء" بل سار على نهجه في تقسيم هذا الفن، وتضييق دائرته في الشعر فقط، مغفلاً وروده في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، وثانيتها: أطروحة علي عبد الفتاح الشمري الموسومة بـ " دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير"، وقد اقتصر على دراسة الاكتفاء في النص القرآني، وأنكرت وقوع الحذف فيه، إذ رأت أن كل جملة قرآنية درست بمنهج القول بالحذف والتقدير، إنما هي جملة مكتفية، لا حذف فيها، ولا يستقيم التقدير فيها، وعدت الجملة المكتفية أصلاً بذاتها.

المبحث الأول: مفهوم الاكتفاء :

الاكتفاء لغةً: كفى يكفي كفايةً إذا قام بالأمر، ويقال: كفاك هذا الأمر: أي حسبك وكفاك هذا الشيء،

وفي الحديث: من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه، أي أغنتاه عن قيام الليل⁽¹⁾.

الاكتفاء اصطلاحاً: يعترى مصطلح الاكتفاء الغموض، شأنه شأن معظم المصطلحات اللغوية، ويختلط

مع مصطلحات منها⁽²⁾ - على سبيل المثال -: الحذف، والإضمار، والاقطاع، والاحتباك، والاختزال، والاختصار،

والاقتصار، والاستغناء، والتترك، والاجتزاء، والإسقاط⁽³⁾، وغيرها، وكلها مصطلحات تحتاج إلى إعمال فكر، فمثلاً

استعمل الفراء مصطلح الاكتفاء بمعنى الاقتصار على الشيء في تحليله لنصوص القرآن الكريم⁽⁴⁾، ورأى أن

البيان القرآني يكتفي بذكر أمرٍ واحدٍ، مع أن المعنى الدلالي، والصنعة النحوية يقتضيان أمرين⁽⁵⁾.

ومن هنا يمكن القول إن مصطلح الاكتفاء لم يحظ بمفهومٍ محددٍ عند البلاغيين والنحويين على الرغم من

تعدد المصطلحات والإشارات التي دارت في فلكه، ودلت على إدراك هؤلاء العلماء لهذه الظاهرة إدراكاً يؤكد وعيهم

التام بما تحمله من قيمٍ فنيةٍ وجماليةٍ تترك أثراً واضحاً في السياق الذي ترد فيه.

ويمكننا القول إن قدامة بن جعفر (337هـ) من أوائل البلاغيين الذين أشاروا إلى مصطلح الاكتفاء غير

أنه لم يعرفه، بل جاءت إشارته إليه في معرض حديثه عن الغاية التي تستعمل العرب من أجلها أسلوب الحذف،

إذ يقول: "وأما الحذف فإن العرب تستعمله للإيجاز والاختصار والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطب عالماً

(1) انظر، ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (711هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د. ط)، (د. ت)، (مادة كفي).

(2) انظر، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد إسماعيل، وأحمد عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 59/2، والتّهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - لبنان، ط1، 1996م، 249/1، وابن يعيش (ت: 643هـ)، شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، 325/4.

(3) خص أحد الباحثين مصطلح الاكتفاء بالجملة، ومصطلح الاجتزاء بالكلمة، ومصطلحي الطرح والإسقاط بالحروف. انظر: عبدالكريم، سهيلة خطاف: مصطلحات الحذف عند النحويين والبلاغيين، ص8.

(4) انظر، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: 207هـ): معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاشي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، (د. ت)، 247/2.

(5) انظر، العرفج، عبدالرؤوف بن وليد: الحذف من التركيب وتوجيهه في معاني القرآن للفراء، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1430هـ - 1431هـ، ص69.

بمرادها فيه⁽¹⁾، وعلى الرغم من عدم توسع قدامة في الحديث عن الحذف بشكلٍ عامٍ، والاكتفاء بشكلٍ خاصٍ، إلا أن إشارته هذه تعدُّ المرتكز الأول الذي اعتمده البلاغيون في حديثهم عن مصطلح الاكتفاء، وهذا ما سيظهر لنا من خلال الوقوف على تعريفاتهم لهذا الفن.

وعقد له ابن جنيّ (392هـ) باباً في الخصائص سمّاه (باب الاكتفاء بالسبب من المُسبب، وبالمُسبب من السبب)، وذكر أنه موضعٌ من العربية شريفٌ لطيفٌ وواسعٌ، ومثّل ابن جنيّ عليه من غير أن يعرفه، ومن الأمثلة التي ذكرها قول عمرو بن كلثوم⁽²⁾:

مُشَعَّشَةً كَأَنَّ الْخُصَّ فِيهَا إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينًا
وعلق على هذا البيت بقوله: "إن شئت قلت: اكتفى بذكر مخالطة الماء لها - وهو السبب - من الشرب وهو المُسبب، وإن شئت قلت اكتفى بذكر السخاء - وهو المُسبب - من ذكر الشرب وهو السبب"⁽³⁾، وأشار ابن جنيّ - أيضاً - للاكتفاء في كتابه "التعاقب في العربية" - وهو مؤلّفٌ مفقودٌ - وسمّاه "التعاقب بالإيحاء"، وأفرد له باباً خاصاً، وقال: "هو الاكتفاء عن الكلمة بحرفٍ من أولها"⁽⁴⁾.

وسمّاه ابن فارس (395هـ) في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة" بالقبض، إذ قال: "ومن سنن العرب القَبْضُ محاذاةً للبيسط الذي ذكرناه، وهو النقصان من عدد الحروف.... وهذا كثيرٌ في أشعارهم"⁽⁵⁾.

⁰¹ ابن جعفر، أبو الفرج قدامة(337هـ): نقد النثر، حقّقه وعلّق حواشيه: طه حسين بك، وعبد الحميد العبادي، وزارة المعارف، القاهرة، (د.ط)، 1941م، ص76.

⁰² الرّوزنيّ، أبو عبد الله الحسين: شرح المعلقات السبع، مكتبة المعارف، بيروت، (د.ط)، 1994م، ص163.

⁰³ ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ): الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2008م، 177 /3.

⁽⁴⁾ نقلاً عن عكاوي، إنعام: المعجم المفصّل في علوم البلاغة (البدیع والبيان والمعاني)، مراجعة: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1996م، ص204.

⁽⁵⁾ ابن فارس، أحمد (ت 395هـ): الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حقّقه وقَدّم له: مصطفى الشؤيمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، 1963م، ص228-229.

وأشار ابن رشيقي القيرواني (456هـ) إلى مفهوم الاكتفاء، وهو عنده أن يدلّ مذكور الكلام على محذوفه⁽¹⁾، وقد وردت إشارته لهذا المصطلح في معرض تعليقه على رأي الرّماني في الإيجاز، إذ أشار إلى أنّ الإيجاز عند الرّماني على وجهين: مطابق لفظه لمعناه، لا يزيد عليه، ولا ينقص عنه،.... يسمونه المساواة،.... والضرب الثاني، يسمونه الاكتفاء، وهو داخل في باب المجاز، وفي الشعر القديم والمحدث منه كثير، يحذفون بعض الكلام لدلالة الباقي على الذّاهب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾ [الرعد:31]، كأنه قال: لكان هذا القرآن⁽²⁾، ولا يغفل ابن رشيقي قيمة هذا الفنّ، بل يؤكّد وقوعه في دائرة الفنون البلاغية التي تترك أثراً في نفس المتلقي يجعلها تتسع في الظنّ والحساب لمعرفة الكلام المحذوف، على عكس الكلام المعلوم الذي يعدّ أمره هيئاً؛ لكونه محصوراً⁽³⁾.

وتنبّه ابن الأثير (637هـ) إلى الاكتفاء ودكره في باب الإيجاز، وجعله من الإيجاز بالحذف، ولعلّ ما يميّز ابن الأثير أنّه أفاد ممّا ذكره ابن جيّ ولفّت الانتباه إلى ما يُمكن أن نسميه بالاكتفاء البلاغيّ حين تحدّث عن القسم الأوّل من الإيجاز بالحذف - وهو حذف الجمل - وجعل الاكتفاء بالسبب عن المُسبّب، وبالمُسبّب عن السبب ضرباً من ضروب هذا الفنّ⁽⁴⁾، ولم يغفل - في الوقت نفسه - ورود هذا الفن في التّركيب النّحويّ للجملة عندما تحدّث عن القسم الثاني من الإيجاز بالحذف - وهو حذف المفردات - إذ جعل الضرب الأوّل منه: "حذف الفاعل والاكتفاء في الدّلالة عليه بذكر الفعل، كقول العرب: " أرسلت"، وهم يريدون: جاء المطر، ولا

(1) انظر، القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيقي (ت 456هـ): العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2001م، 252/1، والنّواجي، شمس الدّين محمد بن حسن(ت 859هـ): الشفاء في بديع الاكتفاء، تحقيق ودراسة: حسن محمد عبد الهادي، دار الينابيع للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004م، ص32، 88.

(2) القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيقي (ت 456هـ): العمدة في محاسن الشعر وآدابه، 252/1-253، وانظر، الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 386هـ): النكت في إعجاز القرآن (ضمن كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، حقّقها وعلّق عليها: محمّد خلف الله، ومحمّد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، (د.ط.)، (د.ت). ص 70 - 74.

(3) انظر، المصدر نفسه، 253/1.

(4) انظر، ابن الأثير، ضياء الدّين (ت 637هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، حقّقه وعلّق عليه: الشّيخ كامل عويضة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م، 62/2-66.

يتكرون السماء"⁽¹⁾، ويؤكد ابن الأثير أن الأصل في المحذوفات جميعها بلاغية ونحوية - إن جاز لنا التعبير - يجب أن يكون فيها ما يدل على المحذوف، " فإن لم يكن هناك دليل، فإنه لغو من الحديث، لا يجوز بوجه ولا سبب، ومن شروط المحذوف في حكم البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غتب، لا يناسب ما كان عليه أولاً من الطلاوة والحسن"⁽²⁾.

وحذا حدو ابن الأثير العدي من البلاغيين والمفسرين، وتناولوا الاكتفاء في معرض حديثهم عن الإيجاز والحذف، غير أنهم قيّدوا هذا الفن، وجعلوه مقصوراً على ما يُسمى بالارتباط العطفّي، إذ أشار ابن البنّاء المراكشي (721هـ) إلى الاكتفاء في باب الإيجاز والاختصار بقوله: "وأما الإيجاز والاختصار، فمنه ما يُقال له الاكتفاء، وهو أن يُكتفى بأحد المتلازمين عن الآخر"⁽³⁾، ولم يخرج الزركشي (794هـ) عن هذا التعريف، إذ ذكر مصطلح الاكتفاء وجعله واحداً من أقسام أسلوب الحذف، وعرفه بقوله: "هو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط؛ فيكتفى بأحدهما عن الآخر، ويخصّ بالارتباط العطفّي غالباً،..... ثم ليس المراد الاكتفاء بأحدهما كيف اتفق، بل لأن فيه نكتة بلاغية تقتضي الاقتصار عليه"⁽⁴⁾، ويسجل للزركشي إكثاره من الشواهد الدالة على هذا الفن، ممّا أسهم في إيضاح المقصود بالاكتفاء وزاد تعريفه وضوحاً.

ومع تطوّر المصنّفات البلاغية وظهور ما يُعرف بـ "فنّ البديعيات" حظي هذا المصطلح باهتمام أصحاب هذا الاتجاه من التّأليف البلاغي، إذ أفرد أشهر أصحابها - أي البديعيات - باباً مستقلاً للاكتفاء، فذكره صفّي الدين الحلّي (750هـ) وحده بقوله: "هو عبارة عن أن يأتي الشّاعر ببيت من الشّعر وقافيته متعلّقة بمحذوف ويتقاضى نكره ليفهم به المعنى، فلا يذكره لدلالة ما في لفظ البيت عليه، ويكتفي بما هو معلوم في

⁰¹ المصدر نفسه، 71/2.

⁰² المصدر نفسه، 62/2.

⁰³ المراكشي، ابن البنّاء (ت721هـ): الرّوض المريع في صناعة البديع، تحقيق: رضوان بنشقرون، الرباط، (د.ط)، 1985م، ص143.

⁽⁴⁾ الزركشي، الإمام بدر الدين محمّد بن عبدالله (ت 794هـ): البرهان في علوم القرآن، خرّج حديثه وقدم له وعلق عليه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ط)، 2001م، 133/3.

الذهن ممّا يقتضي تمام المعنى⁽¹⁾، وأخذ ابن حجّة الحمويّ (837هـ) تعريف صفي الدّين الحلّيّ السّابق، غير أنّه لم يكتفِ بما أورده الحلّيّ، وإنما نبّه إلى أنّ الاكتفاء ينقسم إلى قسمين: قسم يكون بجميع الكلمة، وقسم يكون ببعضها، مشيراً إلى أنّ الاكتفاء ببعض الكلمة أصعبُ مسلماً، لكنّه أحلى موقِعاً، ولم يرد هذا النّوع – كما يذكر الحمويّ – في كُتب البديع ولا في شعر المتقدّمين⁽²⁾؛ ويسجّل للحمويّ التّوسع في ذكر أمثلة هذا الفنّ، غير أنّنا آثرنا عدم ذكرها هنا؛ تجنّباً للوقوع في التّكرار مع المبحث الثّاني الذي سيتناول أقسام الاكتفاء وأمثله.

وإذا نظرنا في المصنّفات البلاغيّة في القرن التّاسع الهجريّ وجدنا العناية بفنّ الاكتفاء تكبر وتزداد، ويصبح له كتابٌ مستقلٌّ على يد شمس الدّين محمّد النّواجي (859هـ) الذي ألّف فيه كتاباً سمّاه (الشّفاء في بديع الاكتفاء) جعله في ثلاثة أبوابٍ: تناول في الباب الأوّل حدّه ورسمه، إذ أورد مفهوم ابن رشيق للاكتفاء، وهو أن يدلّ مذکورُ الكلام على محذوفه، وناقش اعتراض بعض العلماء على هذا التّعريف، مبيّناً أنّ ثمة خطأ بين الاكتفاء والإيجاز، حيث تحدّث عن الإيجاز بنوعيه: إيجاز القصر، وإيجاز الحذف، وهو حديث يُعدّ تمهيداً لوضع تعريفٍ يرتضيه للاكتفاء، إذ قال: "إنّ الاكتفاء نوع من الإيجاز؛ لأنّ التّحقيق في تعريف الإيجاز أن يقال: هو أن يُحذف بعض الكلام ويدلّ عليه بدلالة لفظيّة، نحو: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف:79]، أي: سالحة، بدليل (أن أعيبها) ... أو عقليّة، نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:82]، أي: أهل القرية؛ لامتناع توجه السّؤال لها عقلاً، والاكتفاء ما دلّ عليه بدلالة لفظيّة، كما تقدّم، فهو أخصّ منه"⁽³⁾. وفي الباب الثّاني أشار النّواجي إلى وقوع الاكتفاء في القرآن الكريم، والحديث النّبويّ الشّريف، وكلام العرب، وأورد أمثلة على ذلك، ويسجّل للنّواجي أنّه نفتت التفاتة ذكيّة عندما اتّخذ من قواعد اللّغة العربيّة وقوانينها معياراً يحتكم إليه في قبول هذه الأمثلة أو رفضها، إذ يقول: "فتأمّل ما يرد عليك من الأمثلة في هذا الكتاب وغيره، ونزّله على قوانين العربيّة،

(1) الحلّيّ، صفي الدّين (ت750 هـ): شرح الكافيّة البديعيّة في علوم البلاغة ومحاسن البديع، تحقيق: نسيب نشاوي، مجمع اللغة العربيّة، دمشق، (د.ط.)، 1982م، ص105.

(2) ابن حجّة الحمويّ، أبو بكر عليّ بن عبدالله (ت837هـ): خزنة الأدب وغاية الأرب، دراسة وتحقيق: كوكب دياب، دار صادر، بيروت، ط1، 2001م، 314/2.

(3) النّواجي: الشّفاء في بديع الاكتفاء، ص102.

فما طابق أصولها فاعتمده، وإلا فدعه"⁽¹⁾، وانطلاقاً من هذا المعيار نجد أنه ينكر على علماء البديع تجاوزهم قواعد اللغة من أجل التمثيل للاكتفاء، فيقول: "من الغريب أن علماء البديع مثلوا للاكتفاء الذي هو من محاسن الكلام بأمثلة منع بعضها جماهير النحاة، وأجازوا بعضها على قلة، وخصوا بعضها بضرورة الشعر"⁽²⁾، ولهذا نجد يسوع للبديعيين استعمال القسم الثاني الذي أجاز النحاة، والقسم الثالث المتعلق بالشعر خاصة، أما القسم الأول الذي منعه النحاة فيرفض استعمالهم له ألبتة؛ لعدم وروده في كلام العرب الذي هو مرجع الفريقين، أي: البديعيين والنحويين⁽³⁾. أما الباب الثالث - وهو أكبر أبواب الكتاب - فقد تناول فيه أقسام الاكتفاء وأمثلتها، إذ يقول: "اعلم الاكتفاء إما أن يكون بجميع الكلمة، أو ببعضها، والاكتفاء بالجميع، إما أن يكون عارياً من ملابس التورية أو مزملاً بشعارها، والاكتفاء ببعض أيضاً إما أن يكون مجرداً من بديع التورية أو مرشحاً بها، والمرشح بها إما أن يكون خارجاً عن الوزن إذا قصد شق التورية الآخر، أو غير خارج عنه، وغير الخارج إما أن يكون في البيت الثاني فقط، أو في البيتين معاً لسلامة القافية فيهما، فهذه ستة أقسام نذكرها على الترتيب بشواهد وأمثلتها"⁽⁴⁾، ونلاحظ هنا مبالغة النواجي وغلوه في تقسيم هذا الفن، وجعل بعض أقسامه مرتبطاً بفن بديعي آخر هو التورية، وبعضها الآخر مرتبطاً بالوزن والقافية، لذلك فإن الباحثين لن يلتزموا بهذا التقسيم لقناعتهم بخلوه من الفائدة المرجوة من دراسة هذا الفن، يؤكد ذلك قول النواجي نفسه في تعليقه على القسم الثالث من هذه الأقسام، إذ يقول: "لكنه لا طائل تحته ولا فائدة،..... وإنما أوردته هنا للتبني على انحطاط رتبته، ولأجل توفية الأقسام التي وعدنا بإيرادها"⁽⁵⁾، وليس هذا فحسب، بل إن النواجي أغفل ذكر قسمين رئيسيين من أقسام الاكتفاء، هما: الاكتفاء بالحرف، والاكتفاء بالجملة⁽⁶⁾، فضلاً عن التزامه بذكر أمثلة من الشعر فقط على هذه الأقسام، مغفلاً إيراد أمثلة

(1) المصدر نفسه، ص 38، 115.

(2) المصدر نفسه، ص 39، 109.

(3) انظر، المصدر نفسه، ص 109.

(4) النواجي: الشفاء في بديع الاكتفاء، ص 117.

(5) المصدر نفسه، ص 169.

(6) انظر، المصدر نفسه، ص 39.

من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو كلام العرب، على الرغم من إقراره بوقوع الاكتفاء فيها كما لاحظنا في الباب الثاني من كتابه.

وسار السُّيُوطِيّ (911هـ) على نهج الرَّزْكَشِيّ وحذا حَذُوهُ في تعريف فنِّ الاكتفاء، وَجَعَلِهِ من صور الحذف، فضلاً عن تقييده بالارتباط العطفِيّ، وأشار إلى أنّ ابن الصّائغ جعل الاكتفاء غرضاً من أغراض الاستفهام، ومثّل عليه بقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾⁽¹⁾ [الزمر: 60].

ويعدُّ ابن معصوم المدنيّ (1120هـ) من أواخر البلاغيّين الذين تناولوا فنِّ الاكتفاء، إذ عقد له فصلاً خاصّاً في كتابه "أنوار الرّبيع في أنواع البديع"، غير أنّه لم يأتِ بجديدٍ في هذا الفصل، بل سار على نهج سابقه، وجعله ضرباً من الإيجاز، إذ قال: "الاكتفاء ضربٌ من الإيجاز، وهو نوعان: نوع يكون بكلمة فأكثر، ونوع يكون ببعض الكلمة، فالأوّل: هو أن يقتضي المقام ذكراً شيئين بينهما تلازم وارتباط؛ فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة، ولا يكون المكتفى عنه إلّا آخراً لدلالة الأوّل عليه، وذلك الارتباط قد يكون بالعطف وهو الغالب...، وقد يكون بالشرط وجوابه كقوله تعالى: ﴿فَإِنِ اسْتَنْطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: 35]، أي: فافعل"⁽²⁾، وتوسّع في ذكر أمثله⁽³⁾.

أمّا النّوع الثّاني من الاكتفاء وهو الذي يكون ببعض الكلمة فهو: "حذف بعض حروف القافية من آخرها لدلالة الباقي عليه، كقول امرئ القيس:

فَنعم الفتى تعشوا إلى ضوءِ نارهٍ طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والحصرِ

¹ انظر، السُّيُوطِيّ، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ): الإتيان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط1، 1974م، 273/3.

² المدنيّ، علي صدر الدّين بن معصوم (ت 1120هـ): أنوار الرّبيع في أنواع البديع، حقّقه وترجم لشعرائه: شاكر هادي شكر، مطبعة النّعمان، النّجف، ط1، 1969م، 71/3.

³ انظر، المصدر نفسه، 71/3-93.

وتقدير المحذوف: طريف بن مالك، وبقولنا "من آخرها" عن مثل قوله: "غرثى الوشاحين صموت الخخل"، أي: الخخال، فلا يسمّى ذلك كله اكتفاءً عند البديعيين. وقد يُسمّى في غير هذا العلم بالانقطاع ولا يختصُّ بالقافية⁽¹⁾.

ونستنتج ممّا سبق أنّ مصطلح الاكتفاء لم يرد عند البلاغيين الأوائل فنأً مستقلاً على الرغم من إدراكهم لمفهومه وأهميته، وإنّما جاءت إشارتهم إليه في معرض حديثهم عن الحذف أو الإيجاز بالحذف، أمّا عند البلاغيين المتأخرين - وتحديداً في القرن الثامن الهجري - نجد أنّهم أفردوا له عنواناً مستقلاً، كما هو الحال عند أصحاب البديعيّات، ثمّ تطوّر الأمر ليفردوا كتاباً مستقلاً لهذا الفنّ كما هو الحال عند النواجي، أمّا وروده عند النحويين، فكان في معناه اللغويّ، وجاء في معرض حديثهم عن الحذف والاختصار، ولم يأخذ المساحة التي أخذها عند البلاغيين في مصنّفاتهم.

وإذا نظرنا إلى جهود الدارسين المُحدثين من علماء البلاغة والنحو نجدها لم تعطِ هذا المصطلح الاهتمام الذي يستحقّه، فهم إنّ لم يغفلوا ذكره - وهذا الفريق الأكبر - ساروا على نهج القدماء في عدّ الاكتفاء قسماً من أقسام الحذف، ويكفي أن نشير - على سبيل المثال لا الحصر - إلى كلّ من الميداني⁽²⁾ والجندي⁽³⁾، فالأول من علماء البلاغة، والثاني من علماء النحو، وكلّ منهما ذكر الاكتفاء في سياق حديثه عن أقسام الحذف، وليس هذا فحسب، بل إنّ الاكتفاء عندهما مقيدٌ بما يسمّى بالارتباط العطفيّ، فهو لا يكون إلا في مقامٍ يقتضي ذكر شيئين بينهما تلازمٌ وترباطٌ، فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتةٍ بلاغيّةٍ.

المبحث الثاني - أنواع الاكتفاء:

(1) المصدر نفسه، 71/3-83.

(2) انظر، الميداني، عبد الرحمن حسن حبيكة: البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، ط3، 2010م، 46/2-48.

(3) انظر، الجندي، أحمد: اللهجات العربيّة في التّراث، الدار العربيّة للكتاب، ليبيا، (د.ط)، 1983م، 669/2-670.

تباينت رؤية النحويين والبلاغيين للحذف وصوره وأشكاله، فمنهم من نظر إليه على أنه إسقاط لجزء أو أجزاء من الكلام كانت مذكورة قبل حذفها، ومن ثم يمكن تقديرها وإعادةها؛ لحاجة الكلام إليها، ومنهم من نظر إليه على أنه ترك نكر جزء أو أجزاء من الكلام، والاكتفاء بالمذكور نصاً دونما الحاجة إلى زعم ما لم يُذكر أو تقديره؛ لأنّ الاكتفاء بما هو قائم في اللفظ فيه مزايا بلاغية في غاية الحُسن، لكنّها تغيب إذا قُدِّر ما زُعِمَ حذفه ودُكِر، وقد ذكر ابن مضاء القرطبيّ أنّه لا حاجة لتقدير غير المذكور؛ لأنّ الكلام قام بدونه، ولو ظهر المحذوفُ لكان قبيحاً⁽¹⁾، والاكتفاء باللفظ القائم أولى من ادّعاء ما لا تستدعيه ظروف الكلام؛ لأنّ في ذلك تغييراً للكلام نفسه، وعدولاً به عن جهته، ولهذا فإننا نتفق مع من ذهب من الدارسين المُحدثين إلى أنّ استعمال مصطلح الاكتفاء أليق بالقرآن الكريم من استعمال مصطلح الحذف⁽²⁾.

وتلجأ اللُّغة إلى ظاهرة الاكتفاء نتيجة قيود يفرضها الاستعمال التداوليّ، وهو ما عبّر عنه عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) بقوله: "أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمرٍ يرجع إلى غرض المتكلم"⁽³⁾، كالرغبة في الاختصار والإيجاز، شريطة أن يكون الجزء غير المذكور معلوماً لدى السامع، يُفهم من لفظه أو سياقه؛ أي أن يكون فيما أبقى دليلٌ على ما ألقى⁽⁴⁾، أو نتيجة قانون الصنعة النحويّة، وهو ما عبّر عنه - أيضاً - عبد القاهر الجرجانيّ بقوله: "أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف أو زيادة.... من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلم به"⁽⁵⁾، أي أنّه يمكن إسناد العامل إلى ما لم يُوضع له أصلاً، ممّا يبعد الكلام عن ظاهر مقتضاه.

⁽¹⁾ انظر، القرطبيّ، ابن مضاء: الرد على النحاة، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1979م، ص19، 77.
⁽²⁾ انظر، الشمرّي، علي عبد الفتاح محيي، دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، أطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، 2006م، ص12.
⁽³⁾ انظر، الجرجانيّ، عبد القاهر (ت:471هـ)، أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه: محمود محمّد شاكر، مطبعة المدنيّ، جدّة، ط1، 1991م، ص421.
⁽⁴⁾ انظر، المجاشعيّ، علي بن فضال (ت:479هـ): النُكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، دراسة وتحقيق: عبدالله عبدالقادر الطويل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2007م، ص129.
⁽⁵⁾ انظر، الجرجانيّ، عبد القاهر: أسرار البلاغة، ص422.

ولهذا يجب أن يراعي التقدير الصحيح للمحذوفات أمرين أساسيين، هما: المعنى، والصنعة النحوية⁽¹⁾، ويكون دليل الاكتفاء مقالياً أو حالياً، فالدليل المقالي قد يحصل من الصنعة النحوية المتمثلة في الجانب الإعرابي من خلال إعراب اللفظ، فمثلاً إن كان اللفظ منصوباً، فلا بد له من ناصب، نحو: (أهلاً وسهلاً)؛ لأن التقدير: وَجَدْتُ أَهْلاً، وَنَزَلْتُ أَوْ سَلَكْتُ سَهْلاً، أمّا الدليل الحالي، فيفهم من المعنى والسياق، نحو قولهم: (فلان يحل ويربط)، والتقدير: يحل الأمور ويربطها.

وقد تتضافر الدلائل الحالية مع المقالية في تقدير المحذوف، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَقْتُلُ تَذَكَّرُ يُوْسُفُ﴾ [يوسف: 85]، فالتقدير: لا تقتل؛ لأنه لو كان جواب القسم مثبتاً لدخلته اللام والنون، أي أن الصنعة النحوية توجب تأكيد الفعل المثبت، كما أن المعنى السياقي قائم على النفي؛ لأن معناه (لا تزال).

وقد ميّز النحاة في حديثهم عن الحذف بين مصطلحي الاختصار والاقتصار، فأطلقوا مصطلح الاختصار على ما حُذِفَ لدليل، ويكون المحذوف مراداً معنئاً وتقديراً، ومصطلح الاقتصار على المحذوف لغير دليل، الذي لا يرد، ولا يقدر⁽²⁾، نحو: حذف المفعول به في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]، والمعنى: هل يستوي من له علم، ومن لا علم له، من غير قصد إلى شيء معلوم بعينه، والاكتفاء في عرف اللغويين يعني الاقتصار على ما يذكر دونما حاجة إلى تقدير، فالإكتفاء ينفي التقدير؛ لأن "كل مقتصر عليه كاف"⁽³⁾، نحو قولهم: (ليت زيدا وهنداً قائمة)، فاكنتي بخبر (هند) الذي هو (قائمة) عن (قائم)، كما اكتفي

(1) انظر، حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 1998م، ص155.

(2) انظر، ابن هشام، جمال الدين (ت:761هـ)، مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، ص797.

(3) ابن أبي الحديد(655هـ): شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط2، 1967م، 361/19.

بخبر الأول عن الثاني في قولهم: زيدٌ منطلق وعمرُو، والكفُّ من سنن العرب، وهو أن تكفَّ عن ذكر الخبر
اكتفاءً بما يدلُّ عليه الكلام⁽¹⁾.

وقد تقوم الجملة المكتفية على كلمة أو أكثر يحسن السكوت عليها، على ألا تكون مقطوعةً عن سياقها،
والظروف المقامية التي قيلت فيها، فمثلاً نجد كلمة (خيراً) في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ۗ
قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل:30] جملةً مكتفيةً؛ لأنَّها تدلُّ في سياقها على معنى يحسنُ السكوت عليه⁽²⁾، وتنقسم الجملة
المكتفية إلى قسمين⁽³⁾:

أ- قسم استقلَّ بنفسه، فلا يحتاج إلى سياق، ولا إلى سوابق أو لواحق تكتفبه؛ أي أنه يدلُّ على فكرة تامَّة دونما
الحاجة إلى تقديرٍ أو تأويلٍ، ومن اللغويين القدماء الذين أشاروا إلى ذلك: الفراء في تعليقه على قوله تعالى:
﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ [هود:41]، قال: "وإن شئت جعلت (بِسْمِ اللَّهِ) ابتداءً مكتفياً
بنفسه"⁽⁴⁾، ومن المحدثين "فندريس" إذ ذكر أنَّ بعض الجمل تتكوّن من كلمة واحدة، وتؤدّي معنى تامّاً، نحو
(تعال، وصه، ولا، والسيارة، وإياك)⁽⁵⁾، فهذه الكلمات تمثّل جملاً مكتفيةً، لا تحتاج إلى ضمائم تكتفها، أو
إلى تقديرٍ لعنصرٍ أو عناصر محذوفة.

ب- قسم تعلق بغيره وارتبط بسياقه، وهي الجملة المكتفية التي لو قُطعت عن سياقها كانت لغواً؛ لأنَّها
عندئذٍ لا تدلُّ على معنى مستقلٍّ، كالجملة المكتفية بالمبتدأ وحده، أو بالخبر، أو بالفعل، أو بالفاعل،
أو بالمفعول....، ويمكن أن نأخذ مثلاً على ذلك الجملة المكتفية بـ(إنَّ) واسمها، نحو قوله تعالى:
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [فصلت:41] فقد ذكر الطبري تعليقا على هذه الآية: "أولى

⁽¹⁾ انظر، ابن فارس، أحمد (ت:395هـ)، الصّاحبي في فقه اللغة، ص197، والسّيوطي، جلال الدّين(ت: 911هـ)، المزهر في
علوم اللغة، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1/1998م، 338/1.

⁽²⁾ انظر، عمايرة، خليل: في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط1984م، ص140-141.

⁽³⁾ انظر، الشّمريّ، علي عبد الفتاح محيي: دلالة الاكتفاء بالجملة القرآنية، دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، ص74.

⁽⁴⁾ انظر، الفراء: معاني القرآن، 14/2.

⁽⁵⁾ انظر، فندريس، جوزيف: اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م، ص101.

الأقوال السابقة عندي بالصواب أن يُقال: هو ممّا تُركّ خبره اكتفاءً بمعرفة السّامعين بمعناه لمّا تطاول
الكلام⁽¹⁾.

وصفة القول إنّ المقولات التي يعترّيها الاكتفاء تتمثل في: الحركة، والحرف، والكلمة، والجملة، ويختلف
مستوى التحليل وفقاً لمقولة الاكتفاء، فالإكتفاء في الحرف يكون في رحاب الصرف، وقد يكون في رحاب النّحو،
والإكتفاء بالكلمة أو الجملة يكون في المستوى التركيبيّ، وسيعرض البحث بعض نماذجها، على النّحو الآتي:

أولاً: الإكتفاء بالحركة:

ذكر النّحاة أنّه يجوز في المنادى المضاف إلى النّفس حذف ياء المتكلم وإثباتها وفتحها، والأجود الإكتفاء
بالكسرة⁽²⁾، ويجوز الإكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد⁽³⁾، من ذلك قراءة بعض
القراء⁽⁴⁾: ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف:33].

وذكر القراء أنّ بعض القبائل العربية تُسقط واو الجماعة اكتفاءً بالضمة قبلها، فقالوا في: (ضربوا)، قد
ضرب⁽⁵⁾، كما أنّها تحذف الياء في الأفعال اكتفاءً بالكسرة قبلها، كما في: (أهانن، وأكرمن)⁽⁶⁾ من قوله تعالى:
﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ، وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي

¹ الطبري، محمد بن جرير (ت:310هـ): جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1،
2000م، 486/21.

² انظر، الكفوي، أبو البقاء (ت:1094هـ): الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد
المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت)، ص1032.

³ انظر، ابن مالك، جمال الدين (ت:672هـ)، شرح الكافية الشافية، حقّقه وقدم له: عبدالمنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم
القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ط1، 1982م، 1323/3، والصبان، علي بن محمد (ت:1206هـ)، حاشية الصبان
على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، 231/3.

⁴ غير منسوبة في معجم القراءات، انظر: عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبدالعال سالم: معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة
الكويت، ط2، 1988م، 168/3.

⁵ انظر، الفراء: معاني القرآن، 19/1.

⁶ انظر، الفراء: معاني القرآن، 201/1، 260/3.

أَهَانِنِ ﴿الفجر:15-16﴾، ويمكن حمل المنادى المرخَّم في لغة من لا ينتظر من العرب على باب الاكتفاء بالحركة.

ثانياً: الاكتفاء بالحرف:

اشترط في الحرف أن يكون مصحوباً بغيره؛ لأنه لا معنى له في نفسه، لكن تطالعنا بعض الأداءات اللغوية حذفت منها مصحوب الحرف، وبقيت وحدها وأفادت معنى، غير أن الفائدة لم تكن من الحرف نفسه، وإنما حصلت بتقدير المحذوف، ومن الحروف التي حذفت مصحوبها، واكتفي بها، حروف الجواب، نحو: (نعم، وبلى، وإي)، و(إنه، بمعنى: نعم)، كما في قول عبدالله بن قيس الرقيات:

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبُو ح يَلْمَنِي وَأَلُومُهُا

وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَالَا لَكَ وَقَدْ كَبِرْتَ وَقَلْبُ إِنَّهُ

والتقدير: "نعم قد علاني الشيب، فهذه الأشياء قد يُكتفى بها في الجواب، فيقال: أقام زيد؟ فيقال في جوابه: نعم،

أي: نعم قد قام، ف(نعم) أفادت إيجاب الجملة بعدها، إلا أنها قد حذفت لدلالة الجملة المستقمة عنها قبلها، واللفظ

إذا حذفت، وكان عليه دليل، وهو مراد، كان في حكم الملفوظ"⁽¹⁾. وحذف الفعل بعد هذه الحروف، والاكتفاء بها

هو من باب الاتساع.

ومن ذلك قراءة نافع وأبي جعفر (أثحاجوني)⁽²⁾ بنون خفيفة، وقراءة ابن عامر ونافع (فيم تبشرون)⁽³⁾، وقد

خطأ أبو عمرو بن العلاء القراءتين مُحْتَجًّا بأنه لا يقال (أنتم تقوموا) بحذف نون الإعراب، وكذلك خطأهم أبو

¹ انظر، ابن يعيش: شرح المفصل، 4/452.

² انظر، أحمد مختار عمر وعبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات القرآنية، 2/286.

³ انظر، المصدر نفسه، 3/258.

حاتم، وقال: "هذا لا يكون إلا في الشعر اضطراراً"⁽¹⁾، وأجاز جمهور النحاة الجمع بين التّونين بدون إدغام،
وإدغام، والاكتفاء بنون واحدة، واختلفوا في المحذوف منها⁽²⁾.

وورد الاكتفاء بالحرف في الحديث النبوي الشريف، ومثاله ما روي عن أبي بكر بن أبي شيبة... عن
أنس، قال: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مُرَّ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِبَدَنَةٍ أَوْ هَدِيَّةٍ. فقال: اركبها. قال: إِنَّهَا بَدَنَةٌ أَوْ
هَدِيَّةٌ. فقال: وَإِنْ⁽³⁾. أي: وإن كانت بَدَنَةٌ أَوْ هَدِيَّةً اركبها.

ومن الاكتفاء بالحرف الاكتفاء ب (قد)، كما في قول النّابغة الدّيباني⁽⁴⁾:

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

وهي من الحروف المختصة بالأفعال، وهي بمنزلة (أل) في الاسم، والشّاهد في البيت هو حذف الفعل بعد(قَدِ)
لدلالة ما تقدّم عليه، وجواز الوقف عليها، وكأنّها كلمة مستقلة بنفسها⁽⁵⁾.

ومثله "لَمَّا" في جواز الاكتفاء بها⁽⁶⁾، نحو: (قاربت المدينة ولمّا)؛ أي ولمّا أدخلها، و(لا النّاهية)، نحو:

(اضرب زيداً إن ساء وإلا فلا)؛ أي فلا تضربه إن لم يسيئ⁽⁷⁾.والخلاصة أنّه يجوز الاكتفاء بأداة الجزم عن
مجزومها إذا دلّ عليه دليل.

1) (الأندلسي، أبو حيان (ت:745هـ)، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط1، 1420هـ، 485/6.
2) انظر، النّحاس، أبو جعفر (ت:338هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد
علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1421هـ، 241/2.
3) الشّافعي، محمّد (ت 204هـ): مسند محمّد بن ادريس الشّافعي، حقّقه وخرّجه: رفعت فوزي عبد المطلب، دار البشائر الإسلاميّة،
بيروت، ط1، 2005م، حديث رقم (139)، 1/ 244.
4) الدّيباني، النّابغة: الديوان، شرح وتعليق: حتّا نصر الحنّي، دار الكتاب العربي، ط1، 1991م، ص68، وانظر: ابن يعيش، شرح
ابن يعيش 36/5، 94.
5) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل. 4/ 452
6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 5/94، و ابن القيم الجوزيّة(ت:767هـ)، إرشاد السّالك إلى حلّ ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد
بن عوض السّهيلي، ط1، 1954م، 2/793.
7) انظر: الهويميل، داود بن سليمان، المسائل النّحويّة في كتاب التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح لابن الملقن (ت:804هـ) جمعاً
وعرضاً وودراسة، رسالة ماجستير، جامعة القسيم، السّعوديّة، 1437هـ/1438هـ، ص162.

ومما يمكن عدّه من باب الاكتفاء بالحرف الاكتفاء بالفاء الفصيحة عن الجملة المحذوفة، كما في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة:60]، والتقدير: فضرب فانفجرت، والانفجار ناتج عن ضرب موسى - عليه السلام - وضربه طاعة وامتنال لأمر ربّه، ولو كان الانفجار من غير ضرب، لكان الضرب بالعصا عبثاً⁽¹⁾.

ثالثاً: الاكتفاء بالكلمة:

للاكتفاء بالكلمة صورٌ كثيرةٌ، منها:

- الاكتفاء بالمبتدأ عن الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة:3)، فقد ذهب بعض معرّبي القرآن إلى عطف (رسوله) على محلّ (أنّ) واسمها، أو على محلّ اسم (أنّ) قبل دخولها عليه، وذهب بعضهم إلى أنّ الجملة استئنافية مستقلة عما قبلها في الإعراب، غير أنّها مرتبطة في المعنى بما قبلها، وأعرّبوا كلمة (رسوله) مبتدأ، وقد أكتفي به عن الخبر الذي قدّروه بـ(برئ) اكتفاءً بذكره فيما سبق⁽²⁾.

ويكتفي بالمبتدأ كما في قولنا: (زيدٌ ضاربٌ وعمرو)، والتقدير (وعمره ضاربٌ)، فحذف خبر (عمرو) اكتفاءً بخبر (زيد)، لكنّ هذا الاكتفاء مشروطٌ بتوافق خبريهما في المعنى؛ لذلك يُقال: جاء الضاربان، في المتوافقين معنى؛ لأنّ اختصار التثنية كاختصار الخبر⁽³⁾، والتثنية كالعطف، لكن إذا لم يتوافقا في المعنى لم يجز الاكتفاء بأحدهما؛ أي أنّه يُكتفى بالشّيء عن الشّيء إذا كان معروفاً ضمناً، وإلا فيجب الذكر. وهناك محذوفٌ

⁽¹⁾ انظر: يونس حمش خلف محمد، الحذف في اللغة العربيّة، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج10، ع2، 2010م، ص284.

⁽²⁾ انظر: الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، 367/5، والأنباري، أبو البركات (ت:577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث، ط1، 1961م، 4، 93-94.

⁽³⁾ انظر: ابن مالك، جمال الدين (ت:672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م، 60/1.

آخر في جملة (زيدٌ ضاربٌ وعمرو)، وهو معمول اسم الفاعل، وهذه الجملة لا تساوي في المعنى بنيتها العميقة (زيدٌ ضاربٌ وعمرو ضاربٌ)، فذكر المحذوف قد يوحي بأنَّ مضروبَ عمروٍ يختلف عن مضروب زيد، ومن ثمَّ يبقى عدم تقدير المحذوف أبلغ من ذكره.

والقول بوجود تقدير المحذوف في الجمل الإسنادية لا يمكن الركون إليه، فهو غير مُلزم؛ لأنها جملٌ اكتُفيت بالموجود، والاكتفاء يحمل دلالةً معينةً، وتقديره أو ذكره يُبعد الجملة عن دلالتها المقصودة.

- ومن ذلك أيضاً حذف المستثنى منه في الاستثناء النَّاقص (المفْرغ)، والاكتفاء بمعرفة المخاطب، كما في جملة (ما جاءني إلا زيدٌ)، والمُراد (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)⁽¹⁾.

- ومن صور الاكتفاء بالكلمة الاكتفاء بالاسم المنصوب في أسلوب الاشتغال، نحو: زيداً كَلَّمْتُهُ، والتَّقدير: كَلَّمْتُ زيداً كَلَّمْتُهُ، ويبدو الاكتفاء بالاسم المنصوب أبلغ في المعنى وأشدَّ تأكيداً من ذكر الجملة المحذوفة.

رابعاً: الاكتفاء بالجملة:

يشكّل حذف الجملة خلافاً في تأدية المعنى المقصود بخلاف حذف الحركة أو الحرف أو الكلمة، ولكن قد تُحذف الجملة ويكتفى بقرينة دالةٍ عليها، ومثال ذلك:

1- الاكتفاء بجملة جواب القسم، وحذف جملة القسم، كما في قوله تعالى: ﴿لَأَعَذِّبَنَّهٗ عَذَابًا

شَدِيدًا﴾ [النحل: 21]، والتَّقدير: (والله لأعذبنه)⁽²⁾، ذكر ابن هشام أنّ جملة القسم غير مقصودة، وإنما "المقصود

جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا التأسيس"⁽³⁾.

1) انظر، ابن يعيش: شرح المفصل، 83/2.

2) انظر، السُّيوطي: الاتقان، 1636/5.

3) ابن هشام: مغني اللبيب، ص531.

2- الاكتفاء بجملة القسم، وحذف جملة جواب القسم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ، وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ، هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر:1-5]، فجواب القسم محذوف هنا تقديره فليعبدون ونحوه⁽¹⁾.

3- الاكتفاء بجملة جواب الشرط، وحذف جملة الشرط، من ذلك قولهم: (النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَفْعَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)، والتقدير: إِنْ فَعَلَ الْمَرْءُ خَيْرًا جُزِيَ خَيْرًا، وَإِنْ فَعَلَ الْمَرْءُ شَرًّا جُزِيَ شَرًّا⁽²⁾.

4- الاكتفاء بجملة الشرط، وحذف جملة جواب الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمٌ بِهِ الْمُوتَى ۗ بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد:31]، وتقدير الجواب: (لكان هذا القرآن)، ومن الاكتفاء بجملة الشرط، الاكتفاء بجملة (إذا) الشرطية، وحذف جوابها، كما في قوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ۗ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر:73] ، فالإكتفاء بجملة الشرط دون جوابها أبلغ من ذكرها؛ لعظم المشهد؛ لأنَّ النَّفْسَ تذهب فيه مذاهب شتى؛ ولذلك يكثر الإكتفاء بجملة الشرط وحدها في القرآن الكريم، وكلام العرب؛ قصداً للإيجاز والاختصار، ولعلم المخاطب بذلك، مع ما يحمله الإكتفاء بالمذكور من بلاغة في تأدية المعنى المنشود أكثر من ذكر المحذوف.

5- الإكتفاء بجواب الشرط أو القسم إذا اجتمعا، حيث ذكر النُّحاة أنَّ الجواب المذكور يكون للمتقدِّم منهما⁽³⁾، دونما حاجة إلى تقدير جواب اللاحق، نحو: (والله، إِنْ تَدْرَسَ، لَتَنْجَحَنَّ)، و(إِنْ تَدْرَسَ، وَاللَّهِ، تَنْجَحَ)، ويرى خليل عمايرة أنه لا فائدة تُرجى من تقدير جوابٍ للقسم أو جوابٍ للشرط، مادام المعنى هو الهدف الذي يسعى

⁽¹⁾ انظر، الحلبي، نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير (ت737هـ): جوهر الكنز تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة"، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الأسكندرية، (د.ط)، (د.ت)، ص276.

⁽²⁾ انظر، يونس حمش خلف محمد: الحذف في اللغة العربية، ص280.

⁽³⁾ انظر، السامرائي، فاضل: معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط2، 2003م، 4/100.

المُتَكَلِّم لتوضيحه ونقله للسامع، ويفهم السامع هذا المعنى دونما حاجة إلى تقدير، ولو أظهر المُتَكَلِّم هذا المُقَدَّر، لكان التَّركيب ضعيفاً ركيكاً⁽¹⁾.

ويكثر الاكتفاء بالجملة في الارتباط العطفى كقوله تعالى: ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل:81]، على أن في الآية محذوفاً تقديره: والبرد، وحُصَّ (الحرّ) بالذكر؛ لأنَّ الخطاب للعرب، وبلادهم حارّة، والوقاية عندهم من الحرّ أهمُّ؛ لأنَّه أشدُّ من البرد عندهم⁽²⁾، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام:13]، وتقدير الكلام: وما تحرّك، وإنما أثر ذلك السكون؛ لأنَّه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد، ولأنَّ الساكن أكثر عدداً من المتحرّك، أو لأنَّ كلَّ متحرّك يصير إلى السكون وهو الأصل، والحركة طارئة⁽³⁾.

ومثله في حذف الجملة والعاطف قوله: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ اضْرِب بِعَصَاكَ الْبَحْرَ ۖ فَانفَلَقَ﴾ [الشعراء:63]⁽⁴⁾، أراد: فضربه فانفلق، فلم يذكر "ضربه"؛ لأنَّه حين قال: ﴿أَنْ اضْرِب بِعَصَاكَ الْبَحْرَ﴾ عَلِمَ أَنَّهُ ضَرِبَهُ، ومثله: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة:60]، والتقدير: فضربه فانفجرت، وهذا الاكتفاء يكون بالفاء التي يسميها النحاة الفاء الفصيحة.

اتكأ النحاة في القول بالاكتفاء في تحليلهم للتراكيب اللغوية على القواعد النحوية التي قرروها، ويتضح ذلك في التراكيب التي يقع فيها الحذف، بدليل القرائن الصناعتية التي يفرضها النظام اللغوي، سواء تمثلت بالحركة الإعرابية، كما في الاسم المنصوب الذي يخلو من العوامل اللفظية قبله، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة:219]، فالنظام اللغوي يتطلب عامل نصب؛ ليستقيم التركيب من جهة الصنعة النحوية، لكنه اكتفى عنه بدلالة الفعل الظاهر (ينفقون)، أم لم يتمثل بها، كما في حذف واو الحال من الجملة الحالية -

¹ انظر، عمارة، خليل أحمد: في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط1، 1984م، ص79.

² انظر، الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله (ت 794هـ): البرهان في علوم القرآن، 3/134.

³ انظر، المصدر نفسه، 3/134-135.

⁴ انظر، البيان 2/214، والبحر 7/20.

بحسب آراء بعض النحاة - كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [الأعراف:4]، والتقدير عندهم (أو وهم قائلون)، وعلّة حذف الواو تتمثل بالنقل من وجود حرفي نسق⁽¹⁾.

كما اتكأ اللغويون في قولهم بالاكْتفاء على قرائن سياقية ودلالية توجب تقدير محذوف ليستقيم المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ ۗ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ﴾ [الحج:18]، فقد ذكر الله - عزّ وجلّ - صنفين من الناس: صنف أطاع الله، وآخر أبى فحقّ عليه العذاب؛ لأنّ تقدير الكلام: (وكثيرٌ من الناس أبى السجود فحقّ عليه العذاب).

ومما يمكن عدّه من باب الاكتفاء في علم البلاغة المجاز المرسل، كما في قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [يوسف:82]؛ لأنّ البلاغيين يقدرون مضافاً محذوفاً، والتقدير (أهل القرية، وأهل العير)، ويبدو أنّ المجاز المرسل كلّه تقوم قرائنه الدلالية على المنطق والعقل، ليستقيم المعنى.

ويرى أحد الدارسين المحدثين⁽²⁾ أنّ الجمل التي تُرست بمنهج القول بالحذف والتقدير جملاً مكنتية، لا حذف فيها؛ لأنّ تقدير المحذوف تضييق للدلالة، وتحديد للقصد، فضلاً عن أنّه إنطاقٌ للمتكلّم بما لم ينطق، وعدّ الجملة المكنتية أصلاً بذاتها، لا فرعاً، وفيها دلالات ومعانٍ تتوارى بذكر المحذوف لو نُطِقَ به، ونحنُ نميل إلى هذا الرأي ونؤكّده مستفيدين من أقوال البلاغيين الذين تحدّثوا عن بلاغة الحذف والاكتفاء بظاهر السياق، ونبّهوا إلى أنّ ذكر المحذوف قد يؤدّي إلى ملل المتلقّي، إذ يقول عبد القاهر الجرجاني (471هـ): "إنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف، وكيف تأنس إلى إضماره، وترى الملاحاة كيف تذهب إن أنت رُمّت التكلم به؟"⁽³⁾، وأكّد هذا المعنى ثانيةً بقوله: "ما من اسمٍ أو فعلٍ تجده قد حُذِفَ، ثمّ أُصِيبَ به موضعه، وحُذِفَ في

1) انظر، الفراء، معاني القرآن، 372/1.

2) انظر، الشّمري، علي عبدالفتاح: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، ص162.

3) الجرجاني، عبد القاهر (471هـ): دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م، ص152.

الحالة التي ينبغي أن يُحذف فيها، إلا وأنت تجدُ حذفه أحسنَ من ذكره، وترى إضماره في النَّفس أولى وأنسَ من النُّطق به⁽¹⁾، فالجرجاني ينطلق في تعليل تفضيله للحذف على الذكر من أنَّ الأخير هو الأصل، وأصليته هذه تضعف من ردود فعل المتلقي إزاءه، على عكس الحذف الذي يخالف عملية التوقع، وهذه المخالفة تصحبها حالات نفسية لا تتوقَّر في الذكر⁽²⁾.

ونستنتج من ذلك أنَّ الاكتفاء أسلوب يؤكد إشارية اللغة العربية وقيامها على الإيجاز، فالأصل في الصياغة الأدبية أن تبعد عن الوضوح الكامل، وتكتفي بشحن الخطاب بمؤشراتٍ مقالية أو حالية تسمح بغياب بعض الدوال المعبرة عنها، وقد أطلق البلاغيون على هذا السياق تسمية دقيقة هي (الاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر)⁽³⁾، والظاهر هنا يعني الاكتفاء بالقرينة الدالة، إذ هي أهمُّ في الخطاب الأدبي من الدال نفسه، حيث يكون حضوره في الخطاب إسقاطاً للأدبية بالوقوع في هوة العبثية⁽⁴⁾، فالذكر يقلل من فاعلية المتلقي ودوره في التفاعل مع النص؛ لأنَّ اكتمال عناصر الصياغة يدخلها منطقة الشفافية التي يستطيع المتلقي اختراقها سريعاً إلى الناتج الدلالي، بينما يدخل أسلوب الاكتفاء الخطاب دائرة الكثافة بحيث لا يخترقه المتلقي إلا بعد تأملٍ وتدبرٍ، فيكون اكتساب المعنى شبيهاً باكتساب التصوّر، فيزداد الكلام حُسناً ويزداد النفس لذة⁽⁵⁾.

⁰¹ المصدر نفسه، ص 152-153.

² انظر، عبد المطلب، محمد: البلاغة العربية قراءة أخرى، مكتبة لبنان ناشرون، (د.ط)، (د.ت)، ص 216.

³ () انظر، السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد (ت:626هـ): مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م، ص 206.

⁴ () انظر، عبد المطلب، محمد: البلاغة العربية قراءة أخرى، ص217.

⁵ () انظر، عبد المطلب، محمد: البلاغة العربية قراءة أخرى، ص221-222.

الخاتمة:

وفي الختام نخلص إلى القول إنَّ مصطلح الاكتفاء من المصطلحات التي حظيت باهتمام البلاغيين والنحويين، غير أنه لم يرد عندهم فناً مستقلاً على الرغم من إدراكهم لمفهومه وأهميته، وإنما جاء حديثهم عنه في باب الحذف أو الإيجاز بالحذف، ونستنتي من ذلك أصحاب البديعيات الذين أفردوا له عنواناً مستقلاً، ثم تطوّر الأمر ليحظى هذا الفنُ بمؤلفٍ مستقلٍّ على يد النواجي، كما أنه لم يأخذ عند النحويين العناية التي نالها عند البلاغيين في مصنّفاتهم بل بقي في إطار مفهومه اللغوي، وجاء في معرض حديثهم عن الحذف والاختصار، وإذا

انتقلنا إلى المُحدثين من علماء البلاغة والنحو نجدهم لم يعطوا هذا المصطلح الاهتمام الذي يستحقّه، فهم إن لم يغفلوا نكره ، ساروا على نهج القدماء في عدّ الاكتفاء قسماً من أقسام الحذف.

وتبيّن لنا بعد النّظر في هذه الجهود أنّ الاكتفاء إيجازٌ يقع في التراكيب التي تضمّنت حذفاً بحسب الصّنع النّحوية، والتراكيب التي لم تتضمن حذفاً، فالإكتفاء لا يستلزم الحذف في التراكيب اللّغوية، ممّا يجعلنا نقرُّ بأنّه ليس من مصطلحات الحذف؛ لأنّ الحذف يودّي إلى التقدير، والتّقدير ناتجٌ عن الحذف، والإكتفاء يرفضهما معاً، كما أنّ نظم ألفاظ النّصّ ينبئ عن دلالتها، ودلالة النّصّ محكومة بنظم ألفاظه، وتقدير المحذوف يتنافى مع ذلك، ومن ثمّ فدلالة مصطلح الإكتفاء مرتبطة بالمعنى اللّغوي الذي يعني الكفاية التي لا تحتاج إلى تقدير محذوف، ومن جعل الإكتفاء مرادفاً للحذف نظر إليه من باب الصّنع النّحوية أو البلاغية.

وبعد، فإنّنا نرى أنّ هذا الأسلوب يحتاج إلى مزيدٍ من الدّراسات التي تكشف عن جمالياته في النّصّ القرآني، والأدب العربيّ: شعره ونثره، فهو أسلوبٌ يؤكد إشاريّة اللّغة وعنايتها بالجانب التّداولي، فضلاً عن أنّه يعدُّ صورةً من صور التّحليل الأسلوبيّ الذي حظي باهتمام النّقاد في العصر الحديث.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

1- ابن الأثير، ضياء الدين (ت 637هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، حقّقه وعلّق عليه: الشّيخ

كامل عويضة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م.

- 2- الأنباري، أبو البركات (ت:577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث، ط4، 1961م.
- 3- الأندلسي، أبو حيان (ت:745هـ)، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط1، 1420هـ.
- 4- براموا، بوشعيب، ظاهرة الحذف في النحو العربي، محاولة للفهم، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع3، مج34، يناير - مارس، 2006م.
- 5- التهانوي، محمد بن علي: كشاف اصطلاحات الفنون، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996م.
- 6- الجرجاني، عبد القاهر (471هـ): أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة، ط1، 1991م.
- 7- الجرجاني، عبد القاهر (471هـ): دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م.
- 8- ابن جعفر، أبو الفرج قدامة: نقد النثر، حققه وعلق حواشيه: طه حسين بك، وعبد الحميد العبادي، وزارة المعارف، القاهرة، (د.ط)، 1941م.
- 9- الجندي، أحمد: اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، (د.ط)، 1983م.
- 10- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:392هـ): الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2008م.
- 11- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد إسماعيل، وأحمد عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

- 12- ابن حجة الحموي، أبو بكر علي بن عبدالله (ت: 837هـ): خزنة الأدب وغاية الأرب، دراسة وتحقيق: كوكب دياب، دار صادر، بيروت، ط1، 2001م.
- 13- ابن أبي الحديد(ت: 655هـ): شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط2، 1967م.
- 14- الحلبي، نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير (ت: 737هـ): جوهر الكنز" تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة"، تحقيق: محمد زغول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت).
- 15- الحلبي، صفي الدين: شرح الكافية البديعة في علوم البلاغة ومحاسن البديع، تحقيق: نسيب نشاوي، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ط)، 1982م.
- 16- حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 1998م.
- 17- الذباني، الناغبة، الديوان، شرح وتعليق: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، ط1، 1991م.
- 18- الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت: 386هـ): النكت في إعجاز القرآن (ضمن كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، حقّقها وعلّق عليها: محمّد خلف الله، ومحمّد زغول سلام، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- 19- الزركشي، الإمام بدر الدين محمّد بن عبدالله (ت: 794هـ): البرهان في علوم القرآن، خرّج حديثه وقدم له وعلّق عليه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 2001م.
- 20- الزوزني، أبو عبد الله الحسين: شرح المعلقات السبع، مكتبة المعارف، بيروت، (د.ط)، 1994م.
- 21- السامرائي، فاضل: معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط2، 2003م.
- 22- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمّد(ت: 626هـ): مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م.

- 23- السُّيُوطِي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ): الإِتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1974م.
- 24- السُّيُوطِي، جلال الدين (ت: 911هـ)، المزهر في علوم اللغة، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- 25- الشَّافِعِي، مُحَمَّد (ت: 204هـ): مسند مُحَمَّد بن ادريس الشَّافِعِي، حَقَّقَه وخرَّجَه: رفعت فوزي عبد المطلب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2005م.
- 26- الشَّمْرِي، علي عبد الفتاح محيي: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية لقول بالحذف والتقدير، أطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، 2006م.
- 27- الصَّبَان، علي بن محمد (ت: 1206هـ)، حاشية الصَّبَان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- 28- الطَّبْرِي، محمد بن جرير (ت: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م.
- 29- عبدالكريم، سهيلة خطَّاف: مصطلحات الحذف عند النحويين والبلاغيين، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج9، ع1، 2011م.
- 30- عبد المطلب، محمد: البلاغة العربية قراءة أخرى، مكتبة لبنان ناشرون، (د.ط)، (د.ت).
- 31- العرفج، عبدالرؤوف بن وليد: الحذف من التَّركيب وتوجيهه في معاني القرآن للفرَّاء، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1430هـ - 1431هـ.
- 32- ابن عقيل، عبد الله (ت: 769هـ): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط2، 2004م.

- 33- عكاوي، إنعام: المعجم المفصل في علوم البلاغة (البدیع والبيان والمعاني)، مراجعة: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1996م.
- 34- عمايرة، خليل أحمد: في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط1، 1984م.
- 35- عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبدالعال سالم: معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1988م.
- 36- ابن فارس، أحمد (ت 395هـ): الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له: مصطفى الشّومي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، 1963م.
- 37- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت:207هـ): معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النّجّاتي، ومحمد علي النّجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشّليبي، الدّار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، ط1، (د.ت).
- 38- فندريس، جوزيف: اللغة، تعريب: عبدالحميد الدّواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصريّة، (د.ط)، 1950م.
- 39- القرطبي، ابن مضاء: الرّد على النّحاة، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط1، 1979م.
- 40- القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيّق (ت: 456هـ): العمدة في محاسن الشّعْر وآدابه، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2001م.
- 41- ابن القيم الجوزيّة (ت:767هـ): إرشاد السّالك إلى حلّ ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن عوض السّهيلي، ط1، 1954م.
- 42- الكفوي، أبو البقاء (ت:1094هـ): الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

- 43- ابن مالك، جمال الدين (ت:672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م.
- 44- المجاشعي، علي بن فضال (ت:479هـ): النُكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، دراسة وتحقيق: عبدالله عبدالقادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007م.
- 45- المدني، علي صدر الدين بن معصوم (ت: 1120هـ): أنوار الربيع في أنواع البديع، حَقَّقه وترجم لشعرائه: شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف، ط1، 1969م.
- 46- المراكشي، ابن البناء(ت:721هـ): الرّوض المُريع في صناعة البديع، تحقيق: رضوان بنشقرن، الرباط، (د.ط)، 1985م.
- 47- ابن منظور، جمال الدين محمّد بن مكرم (ت 711هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د. ط)، (د.ت).
- 48- الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة: البلاغة العربية أُسُها وعلومُها وفنُونُها، دار القلم، دمشق، ط3، 2010م.
- 49- النَّحاس، أبو جعفر (ت:338هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
- 50- النّواجي، شمس الدّين محمد بن حسن(ت 859هـ): الشِّفاء في بديع الاكتفاء، تحقيق ودراسة: حسن محمد عبد الهادي، دار الينابيع للنشر والتّوزيع، عمان، ط1، 2004م.
- 51- ابن هشام، جمال الدين (ت:761هـ)، مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
- 52- الهويمل، داود بن سليمان، المسائل النّحويّة في كتاب التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح لابن الملقن (ت:804هـ) جمعاً وعرضاً وودراسةً، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، السّعوديّة، 1437هـ/1438هـ.

53- ابن يعيش (ت:643هـ)، شرح المفصل، قدّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،
2001م.

54- يونس حمش خلف محمد: الحذف في اللغة العربية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 10،
ع2،2010م.